الإعـــراب في العربيـــــــة

محرز بودية

1- مـــدخـــل

يتنزل العمل الذي نقترح على هذه الندوة في إطار مبحث قوامه الاعتقاد في أن النظرية النحوية التراثية يمكن لها، إذا ما تدبرنا مسالكها التدبر الواعي ولم نسئ الظن بها، أن تساهم في إثراء البحث اللساني الراهن فتكون رافدًا من روافده. وليست غايتنا الانتصاب حكما لها أو عليها إنما الغاية التي نسعى إليها فهم خلفيتها المعرفية التي أسستها علنا نجد فيها ما به نسهم في خلق محاورة لأهم التيارات اللسانية الحديثة الراهنة في سبيل ترقب لحظة مجاوزة و بناء نظرية لسانية بعد حسن مجاورة للمفاهيم و مباشرة.

و الكلام في الإعراب هو كلام في النحو في أوسع دلالته، والرائج في أدبيات نشأة علم النحو ارتباطها بالإعراب ، فاغلب الروايات تجمع على أن نشأة علم النحو مرتبطة بالإعراب, [فأغلب الروايات] تجمع على أن هذه النشأة مرتبطة بحدوث لحن سمعه أبو الأسود الدؤلي فرسم أول أبواب العلم و كان على

نحو ما أكد الزبيدي في كتابه " طـبقات النحويين و اللغـويين " أول من أسس العربية و نهج سبلها و وضع قياسها و ذلك حين اضطراب كلام العرب و صار سراة الناس و وجوههم يلحنون فوضع باب الفاعل و المفعول به و المضاف و حروف النصب و الرفع و الجر و الجزم " (الزبيدي : طبقات النحويين و اللغويين ، 21) . و لهذه الروايات شأن إذا ما خلصناها من سلطان الأدب و قرأنا مالا تعلن فضلا عن كونها تعلن في أبسط مستويات مدلولاتها اقتران النشأة في ما حفظته المؤسسة بحدث خروج الكلام من هيأة السلامة إلى هيأة الفساد أو من الاستقامة إلى القبح أو من الإعراب إلى عدمه أي إن هذا العلم سببه الإعراب و غايته الإعراب بما يجعل الإعراب هو النحو و النحو هو الإعراب ، و بالعودة إلى بعض التعريفات التي قدمت للنحو نتأكد من أن الإعراب كان مركز هذا العلم ، فالنحو عند ابن جني هو " انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب و غيره " (الخصائص ،1 ،35) . أما رضي الدين الأستراباذي فقد قال :" إن المقصود الأهم من علم النحو معرفة الإعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد و التركيب" (الأستراباذي ، شرح الكافية ،1 ،31) . و مسألة التصنيف الداخلي لهذا العلم مقارنة بالأعراف اللغوية عند غير العرب تفضي إلى الوقوف على ما فيه من تداخل . فكلمة نحو تستعمل في مجال واسع فنشمل علم الأصوات و التصريف و المعجم و التركيب أي أنها تعني ما كان يسمى بعلم العربية و تستعمل في مجال أضيق فتشمل الإعراب و تقتصر عليه و هذا ما نلمسه مثلا في مقدمة كتاب الشافية لابن الحاجب حيث قال : " وبعد فقد التمس مني من لا تسعني مخالفته أن ألحق بمقدمتي في الإعراب مقدمة في التصريف على نحوها " (شرح الشافية ، 1 ،1) ، و قد دعم الإستراباذي الشارح هذه الوجهة قائلا : " فقد عزمت على أن أشرح مقدمة ابن الحاجب في تصريح و الخلط و أبسط الكلام في شرحها كما في شرح أختها بعض البسط فإن الشراح قد اقتصروا على شرح مقدمة الإعراب " (نفسه) فالواضح أن النحو كان يعني الإعراب و ليس من شك في أن أبواب النحو

كانت تصب في الإعراب و هذا باب من أبواب اهتمامنا به. لكن للاهتمام وجه آخر، فالإعراب مسألة خلافية ، قال ابن يعيش : " واعلم أنهم قد اختلفوا في الإعراب ماهو" (ابن يعيش ، شرح المفصل ، 1 ، 27) ، و مدار الخلاف في هذه المسألة ما أورد في النص التالي حيث قال: " فذهب جماعة من المحققين إلى أنه معنى و ذهب قوم من المتأخرين إلي أنه نفس الحركات فالإعراب عندهم لفظ لا معنى " (نفسه) ، و ليس الخلاف هاما في حد ذاته و لا هو دال إذا لم يفض إلى توسع دائرة التفكير و إثرائها ، و من هذه الوجهة يمكن أن نقول إن الخلاف في شأن الإعراب أهو لفظي أم معنوي قد كان مترجما عن جهد نظري يحسن الوقوف عنده لفهم آليات التفكير النحوي، و ليست الغاية مما سنقدم إقامة الحجة على ثراء النظرية النحوية من خلال مباشرة حيثيات الخلاف و مداراته ، فذاك أمر لا نشك فيه ، إنما غايتنا أن نتبين خطل من نظر الى هذه المسألة نظرة متعجل فرمى أصحابها بالقصور و إهدار الطاقات و أن نقرأ الخلاف بما به نتلمس أعماقه، و من يدري لعلنا فيه واجدون ملامح أطر تتقاطع فيه مشاغل النحوي بمشاغل نعتقدها من خارج مناط عهدته أو مناط صناعته بعبارة الأقدمين. و نبدأ بالكشف عن المواقف التي تصدت للإعراب جاعلة الخلاف في خانة ما صرح به أبو حيان الأندلسي و هو يتصدى للخلاف بين أصالة الأسماء في الإعراب و فرعية الأفعال فيه حيث قال " و هذا من الخلاف الذي لا يكون فيه كبير منفعة " (أبو حيان الأندلسي ، ارتشاف الضرب من لسان العرب، 1، 414)

2 - موقف النحاة من الإعراب

نعرض قبل تلمس أسس خلاف لمواقف نحاة تصدوا للإعراب رفضا و كانت لهم مواقف مغايرة للنظرية النحوية التي عرضنا أسسها. و نصدر في هذا العرض من واقعين : الأول: ملاحظة ساقها أبو القاسم الزجاجي في كتابه " الإيضاح في علل النحو" في باب " ذكر الفائدة في تعلم النحو" حيث قال " فإن قال قائل : فما الفائدة في تعلم النحو و أكثر الناس يتكلمون على

سجيتهم بغير إعراب و لا معرفة منهم به فيفهمون و يفهمون غيرهم مثل ذلك . " (الإيضاح، 95). الثاني : و هو ليس بعيدا عن الأول و يخص المتكلم الراهن، فنحن في خطابنا اليومي تخلصنا من تحريك أواخر الكلم و بدا للبعض أننا تخلصنا من الإعراب .

هذان الواقعان جعلا العديد من النحاة قدامى و محدثين يتساءلون عن أهمية الإعراب و علاقته بالعمليات التواصلية و بالدلالة، لذلك سنقف عند نموذجين من القدامى تصديا للإعراب و ثلاثة مواقف للمحدثين نظرات للإعراب نظرة مغايرة.

2-1 : الموقف من الإعراب عند القدامى

مثل موقف كل من محمد بن المستنير و يدعى قطربا و ابن مضاء القرطبي من الإعراب ظاهرة تستدعي الدرس . تنطلق مجمل الآراء التي تصدت للإعراب من التساؤل حول دوره في المعنى ، ويبدو السؤال من أول وهلة شرعيا ، يستمد شرعيته تاريخيا مما وصلنا من القدامى أنفسهم من إقرار بأن الإعراب مسألة خلافية على نحو ما بينا، بل إن نحويا معاصرا لسيبويه و أحد تلامذته على ما تذكر كتب التراجم ، هو قطرب قد أجهر برفضه لمعنوية الإعراب ، ورد ذلك ما في نقله الزجاجي في كتاب الإيضاح في علل النحو في الباب السابع منه " باب القول في الإعراب لم دخل الكلام " بدأ الزجاجي هذا الباب متسائلا : " فإن قال : فقد ذكرت أن الإعراب داخل في الكلام فما الذي دعا إليه و احتج إليه من أجله " (الإيضاح ، ص 69) و قدم الجواب عن هذا السؤال و ختم قائلا : " هذا قول جميع النحويين إلا قطربا فإنه عاب عليهم هذا الاعتلال و قال لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني و الفرق بين بعضها و بعض " (نفسه، 70) فقطرب لا يرى للإعراب دورا في تحديد المعاني و التفريق بين بعضها والبعض الآخر ، وير جع رأية إلى ركيزتين :

تنطلق الركيزة الأولى من مقارعة الفكرة القائلة بأن الإعراب دال على المعاني المختلفة ، وقدم أمثلة من الاستعمال اللغوي تؤكد أ ن بعض الجمل قد تتفق في الإعراب مع أن معانيها مختلفة نحو : إن زيدا أخوك ولعل زيدا أخوك وكان زيدا أخوك ، وإزاء هذه الجمل قدم أبنية اختلف إعرابها و اتفق معناها من نحو : ما زيد قائما و ما زيد قائم و لا مال عندك و لا مال عندك ، و هي نماذج من الجمل يصح حمل أحد مكوناتها على النصب و على الرفع ، و ختم مقارعته قائلا : " فلو كان الإعراب إنما دخل الكلام للفرق بين المعاني لوجب أن يكون لكل معنى إعراب يدل عليه و لا يزول إلا بزواله " (نفسه ، 70) .

تبدو النماذج التي قدمها صاحب النظرية الرافضة لمعنوية الإعراب وجيهة ، بل إننا إذا عدنا إلى كتاب سيبوية و جدنا أمثلة كثيرة تؤكد حرية المتكلم في اختيار الرفع او النصب او. الجر دون إن يخل ذلك بالمعنى ، وقد إكد سيبويه في العديد من المواطن بصريح اللفظ إن اختلاف الإعراب لمكون من مكونات الجملة لا يؤثر في المعنى ، و كلما أردنا تعميق المطارحة و بوأنا أنفسنا نفس المترلة التي كانت لقطرب و حملنا المقارعة على لسانه و اسللن إلى اللحظة التاريخية التي تمت فيها المكافحة العلمية أمكننا أن نقدم نماذج تبدو لنا على غاية من التعلق بالمسألة : فأذا ما قبلنا رأي الجماعة المكونين للسنة بأن الإعراب جيء به لتأدية المعاني المختلفة فكيف يكون الأمر مع طائفة من الألفاظ لا تظهر فيها حركات الإعراب ، كيف يكون الإعراب دالا على المعاني في جملة من نحو ، قتل عيسى موسى ؟ و إذا ما رمنا أن نعمق المساءلة بما يختلج حاجياتنا اليوم و أقمنا الحركة المقابلة و جعلنا قطربا يتسلل إلى لحظتنا التاريخة الراهنة أما كان له أن يسأل أهل السنة من النحاة على لساننا عن شأن لغتنا و قد بدأت تتخلص من الإعراب فيما نسمعه من مقامات رسمية أو شبه رسمية دون أن يؤول ذلك إلى انعدام المعاني فيما نكتب و فيما نقرأ و نسمع ؟ أما الركيزة الثانية من نظرية قطرب فهي متعلقة بجوانب صوتية إذ رأى أن العرب أعربت كلامها " لأن

الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكان يلزمه الإسكان في الوقف و الوصل و كانوا يبطؤون عند الإدراج فلما وصلوا و أمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقبا للإسكان ليعتدل الكلام " (نفسه، 70، 71) . تركن هذه الركيزة الصوتية إلى النظر إلى الكلام باعتبار سلسلة صوتية يحكمها جهاز التصويت، و تقتضي هذه السلسلة الملاءمة بين قدرة جهاز التصويت و إمكانياته من جهة و المحمول اللفظي المعنوي لها من جهة ثانية. و تبدو الحجة التي يقدمها قطرب على غاية من الأهمية إذاما نزلناها في إطارها التاريخي فالرجل قدم تصورا راقيا لما يحدث أثناء التلفظ بالكلام في جهاز التصويت و ما يتطلبه ذلك مراعاة إمكانياته من جهة و الايفاء بالمعنى من جهة ثانية ، على هذا الأساس لم ير قطرب في اختلاف أواخر الكلمات سوى مظهر من مظاهر احترام ثنائية الكفاية الصوتية و المعنى الحاصل منها ، فالحركات التي تطرأ على أواخر الكلمات بهذا التصور لم يأت بها لبيان اختلاف المعاني بل كانت لأسباب صوتية.

و إذا سلمنا لقطرب هذا الرأي و أخذنا به بقي السؤال : هل يمكن لمؤسسة مبنية على انتظام داخلي متين أن تكون سمتها الدالة عليها و هي الإعراب و ليدة معطى صوتي فحسب ؟ و هل يكون من قبيل الاعتباط أن يدرس النحاة القدامى أصوات اللغة العربية و يقدموا صفاتها و خصائصها و طرق ائتلافها و يلحقها من ظواهر تعاملية و يهملون مع ذلك هذه الوظيفة الصوتية للحركات لو لم يكن الأمر على خلاف ما ذكره قطرب ؟ و إذا ما افترضنا أن نظرية قطرب على قدر من المقبولية و لكنها لأسباب ما لم تقبل في عصره و لم تتبنها المؤسسة النحوية فيما نفسر عدم انتشارها بين النحاة و عدم قيام نحوي اخر للدفاع عنها و الأخذ بها ؟ و يبقى السؤال الجوهري المرتبط بهذه القضية: إذا كان الإعراب غير دال المعنى فأي شيء هو المعنى؟ ولم لم يقدم قطرب بديلا عن الإعراب يكون مؤسسا للمعنى؟

تبدو مرافعة قطرب لنظريته حسب ما أورد الزجاجي في الإيضاح مبنية على خلل داخلي نقدر أنه السبب في عدم إنتشارها بين النحاة وعدم قبولها عندهم.

أما الصوت الثاني الذي نستحضره من القدامى فهو صوت تصدى لنظرية العامل واشتهر هذا الصوت بكتاب سماه " كتاب الرد على النحاة " وصاحبه ابن مضاء القرطبي الذي بدأ كتابه بالإشارة إلى أن غايته منه أن يحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأهم شيء سعى إليه حذف العامل الذي رآه إدعاء باطلا من النحاة، يقول "فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب و الخفض والجزم لايكون إلا بعامل لفظي وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي" (الرد على النحاة،76)، ويرى أن القول بالعامل باطل عقلا وشرعا، واعتمد في رفضه للعامل التجاء النحاة في عديد المواطن إلى تقدير العامل المحذوف منها تقدير العامل في باب اللإشتغال من نحو : زيدا ضربته، واعتبر ذلك تكلفا،ومنها نصب الفعل بالفاء والواو بتقدير أن، واعتبر أن ذلك قد قادهم إلى الزيادة في الكلام وهي زيادة من غير دليل، وبل إنه نقد إجماع النحاة على القول بالعامل واعتبر أن ذلك ليس حجة على سلامة نظريتهم.

2-2 الموقف من الإعراب عند بعض المحدثين

ننزل موقف بعض المحدثين من الإعراب ضمن إطارين: الأول إطار سمي تاريخيا بحركة تيسير النحو، والثاني إطار يزعم الحداثة بعد إطلاعه على ما جد من مباحث لسانية، وهذا الإطاران قدما موقفا من الإعراب يستدعي الدرس.

من ممثلي الإطار الثاني إبراهيم أنيس الذي أحيا في كتابه " من أسرار اللغة " رأي قطرب في ضوء ما تسلح به من معرفة حديثة بعلم الأصوات، (أنظر عبد السلام المسدي، 2003) وقد عرض رأيه في الفصل الثالث الذي سماه "قصة الإعراب" حيث قال: " لم تكن تلك الحركات الإعرابية تحدد

المعاني في أذهان العرب القدماء كمايزعم النحاة،بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها لبعض "(إبراهيم أنيس،من أسرار اللغة، ص237)، ورأى أن تغيير الحركة الإعرابية لا يغير المعنى مستدلا على ذلك ببعض الأمثلة من نحو : قمت بهذا ابتغاء وجه الله وقمت بهذا لابتغاء وجه الله ، وانتهى إلى أن إختلاف الحركات في الكلمات مرده التخلص من التقاء الساكنين، لأنه إن افترضنا إمكانية هذا الالتقاء افترضنا وجود مقاطع صوتية لا يقبلها النظام الصوتي للعربية، وعلى عكس قطرب يقدم إبراهيم أنيس تصورا لحصول المعاني النحوية في الكلام من فاعلية و مفعولية وغيرهما، فهذه المعاني في تصوره متأتية من أسين: ظروف القول وملابساته وترتيب عناصر الجملة وموقع بعضها من بعض (أنظر الصفحات: 322.306.295.254.247).

والذي يسترعي الإنتباه في ما كتب إبراهيم أنيس عن الإعراب ليس الموقف الذي ليس له من مزية فيه إنما خطابه الذي طبع هذا الموقف وهو خطاب إنعطف فيه العلمي على غير العلمي حتى صار الأمر عند أنيس خرقا لمستلزمات البحث وما يتطلبه من فصل بين مقتضيات التحليل والولوج إليه من موقع الرافض قبلي لما أقره القدامى من معطيات تسير نظريتهم النحوية.ولعل أوضح مظهر على ما ذكرناه العنوان الذي اختاره أنيس للفصل الثالث من أسرار العربية "قصة الإعراب" وهو عنوان يوحي بالحكم على الإعراب بأنه نتاج الخيال . بما تحيل عليه لفظة القصة من دلالة عليه بما هو مكون أساسي لها فيلغي بذلك أن يكون الإعراب نتاج العقل ، بل إن أنيس يجعل هذه القصة قصة مفتعلة سيرتها أهواء النحاة فيحكم على النحو بأنه مختلق ، يقول في تعجب ينحو منحى التهكم : " ما أروعها من قصة مختلقة ، لقد استمدت خيوطها من ظواهر لغوية متناثرة بين قبائل الجزيرة العربية ثم حيكت حياكة محكمة في أو اخر القرن الأول الهجري و أوائل الثاني على يد قوم من صناع الكلام ، و لم يكد ينتهي القرن الثاني الهجري حتى صار الإعراب حصنا منيعا حتى على الكتاب و الخطباء و الشعراء من فصحاء

العربية و شق اقتحامه إلاعلى قوم سموا فيما بعد بالنحاة " (نفسه ، 198) ، إن خطاب انيس في هذا النص يكشف عن تمثل خاطئ للعلم فضلا عن لهجة التحامل الواضحة على النحاة و نحوهم . إن موقف إبرهيم أنيس و إن كان إحياء لموقف قطرب اندرج ضمن محاولة إعادة قراءة التراث النحوي قراءة أرادت استعجال حصول القطيعة الأبستمولوجية و بدل أن تركن إلى متلزمات العلم ولجت إلى التراث النحوي من موقع المحاسب له ، و هو نفس الموقع الذي تحرك منه صاحب أول محاولة لهذه الحركة و هو إبراهيم مصطفى في كتابه " إحياء النحو "، (انظر المسدي 2003) و لعل الاختلاف بينهما أن صاحب الإحياء لا يرفض مثل أنيس أن تكون حركة الإعراب دالة على معان ، غير أنه يستثني أن تكون الفتحة علما على إعراب . يقدم موقفه منذ بداية الكتاب متسائلا قائلا: " ألهذه العلامات الإعرابية معان يشير إليها في القول ؟ أتصور شيئا مما في نفس المتكلم و تؤدي به إلى ذهن السامع ؟ و ماهي هذه المعاني ؟ لقد أطلت تتبع الكلام أبحث عن معان لهذه العلامات الإعرابية و لقد هداني الله إلى شيء أراه قريبا و اضحا :

- إن الرفع علم الإسناد و دليل على أن الكلمة يتحدث عنها
- إن الجر علم الإضافة سواء أكانت بحرف أم بغير حرف
- إن الفتحة ليست بعلم على إعراب (إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، المقدمة، ص . ز)

و يعلل ذلك قائلا : " و لكنها الحركة الخفيفة المستحبة التي يحب العرب أن يختموابها كلماتهم ما لم يلفتهم عنها لافت " (نفسة) ، و هو في ذلك يلتقي مع أنيس في نفس الخط التفسيري ، و هو إلى جانب ذلك يرفض القول بالإعراب التقديري و الإعراب المحلي و القول بأن علامات الإعراب منها ماهو أصلي و منها ما هو فرعي . غير أن أهم ما يلاحظ في موقف إبرهيم مصطفى من الإعراب نقده لاهتمام النحاة القدامى بالإعراب و العامل و هذا الاهتمام فوت عليهم فرصة العناية بالمعنى ، يقول : " إن أكبر ما يعنينا في

نقد نظريتهم أنهم جعلوا الإعراب حكما لفظيا خالصا يتبع لفظ العامل و أثره و لم يروا في علاماته إشاره إلى معنى " (نفسه ، ص 41).

هذان النموذجان اللذان جسدهما كل من إبراهيم مصطفي و إبراهيم أنيس يندرجان في فترة تاريخية واحدة ، و هما صادران عن رغبة في تيسير قواعد النحو ، غير أن موقفهما عمق الهوة بين النظرية النحوية القديمة و ما يسعى إليه أصحاب التجديد، والسبب يعود ؛ على نحو ما ذهب عز الدين المجدوب في أطروحته ؛ إلى ما وقعا فيه من أخطاء منهجية لعل أهمها أنهما عولا في عملهما على مصادر تراثية متأخرة نسبيا مثل الشروح و شروح الشروح نحو أو ضح المسالك إلى ألفية ابن مالك و حاشية الصبان على الأشموني و غير هما و هي مصادر تعليمية يراعى فيها المتقبل أكثر من مراعاة الأصول التي حددها النحاة الأوائل فضلا عن كونها لاتجسد في كل الحالات ما أجمع عليه النحاة . (انظر المجدوب ، 1998).

و ليس ما وقع فيه صاحبا الإحياء و الأسرار من خطإ في المنهج بأهون مما وقع فيه صنف آخر من الذين أعادوا النظر في النحو العربي عامة و في نظرية الإعراب خاصة بعد أن تهيأ لهم الاطلاع على المباحث اللسانية الحديثة أو توهموا ذلك . من هذه الأبحاث كتاب جميل علوش : " الإعراب و البناء ، دراسة في نظرية النحو العربي " فالعنوان الفرعي كفيل بأن يقدم الكتاب على أن صاحبه يتطلع إلى الكشف عن النظرية النحوية العربية، غير أن مجرد قراءة خاتمة المقدمة توقفنا على ما يزعمه الكاتب فالرجل دعا إلى مذهب نحوي جديد يقوم على ثمانية أسس يستوقفنا منها الأربعة الأولى : الانطلاق من محبة العربية ، دراسة العربية بفصاحة منقطعة النظير، العناية بدقة المصطلح ، الابتعاد عن التقدير ما أمكن ، و يستوقفنا بصفة أخص الأساس الثالث الداعي إلى العناية بدقة المصطلح، و هي عناية تستوجب الفهم الجيد للجهاز المفهومي الذي يسيره المصطلح. يستوقفنا هذا الأساس باعتبار أن صاحب الكتاب قد أشكل عليه مصطلح الإعراب إشكالا واضحا. فبعد أن عرض معنى الإعراب من خلال المعاجم و القرآن و الحديث

و أقوال العرب انتهى أنّه إلى لم يكن يعني أكثر من الإفصاح و الإبانة ، فالإعراب عنده مرتبط با لفصاحة لأن العرب حسب قوله " في أول أمرها لم تكن تفرق بين الإعراب و الفصاحة فكانت تعدهما شيئا واحدا غير أن الأيام باعدت بين المصطلحين فقد ضاق مصطلح الإعراب في حين من الأحيان حتى انحصر في الحركات التي تحلى بها أواخر الألفاظ " (علوش ، الإعراب و البناء ، ص 28)، ثم يعرض آراء القدامى في الإعراب مثل ابن فارس و الزجاجي و ابن قتيبة و الأشموني و ابن الأنباري و ينتهي إلى الإختلاف بينهم : هل الإعراب لفظي يدور حول العوامل و ما ينجم عنها من حركات أم هو معنوي يدور حول المعاني التي تدل عليها تلك الحركات . و إزاء هذا الخلاف الذي لم يقدر الكاتب أهميته و خلفياته يقدم معنى آخر للإعراب و هو التطبيق العام على القواعد النحوية المختلفة ببيان ما في الكلام من فعل أو فاعل أو مبتدإ أو خبر أو غير ذلك من أنواع الأسماء و الأفعال و الحروف و موقع كل منها في جملته و بنائه و إعرابه أو غير ذلك . و هذا التعريف هو الذي تبناه المؤلف منطلقا من مقارنته بما عند الإنكليز معتمدا في ذلك على معجم webster في و صف مصطلح parsing فيقدم ثلاث عمليات تجسد عنده مفهوم الإعراب وهي:

- إن الإعراب هو تحليل الجملة إلى أقسام الكلام التي تتركب منها و أن تصف تلك الأقسام وصفا نحويا.
- أن تصف وصفا نحويا بذكر الكلمة و إيضاح التعبير اللاحق بها و العلاقات النحوية.
- أن تقدم وصفا نحويا لكلمة واحدة أو لطائفة من الكلمات و يختم قائلا : "هذه التعريفات الثلاثة تجلو لنا ما نقصد إليه و ما نشدد على ترسيخه في حديثنا عن هذا المصطلح الذي أوشك أن يكون علما قائما بذاته " (نفسه، ص 87) .

ليس الخطأ عند هذا الباحث ناتجا في ما نرى عن سوء فهم للتراث فحسب فذاك أمر واضح لكن الذي يعقد المسألة عند المؤلف أنه بعد أن تبنى

هذا التعريف للإعراب في بداية الكتاب و رفض غيره و دافع عنه و اعتبره أساسا لمشروعه نراه في الباب الثالث منه : " علامات البناء و الإعراب " يتخلى عنه ليتبنى موقفا آخر ، فالإعراب يصبح عنده " التغيير الذي يطرأ على آخر اللفظة لتغير العوامل الداخلة عليها أو لتغير موقعها في الجملة " (نفسه ص 137) لكنه سرعان ما يستبدل هذا التعريف بتعريف آخر معتمدا هذه المرة على ما ذهب إليه الجرجاني قائلا : " و الذي يفهم الإعراب كما فهمه الجرجاني يدرك أنه ليس محصورا في ضمة و فتحة و كسرة و سكون و أنه يشمل أجزاء الكلام كلها وعلى اختلاف أنواعها ومواقعها " (نفسه، ص140). بمثل هذا التداخل في الأنظمة عالج الكاتب مسألة الإعراب بل إنه إدعى تقديم نظرية في النحو العربي من خلال دراسة الإعرب، فإذا كان مجرد تعريف الإعراب عنده لم يستقر على قرار فلا شك أن ماقدمه في كتابه لا ينم عن قراءة سليمة للتراث النحوي العربي. فهذه الدراسة شأنها في ذلك شأن الدراسات التي يزعم فيها أصحابها إطلاعهم على المباحث اللسانية الحديثة وقراءة التراث على ضوئها أساءت للسانيات إساءتها للتراث على حد سواء.

والذي نستخلصه مما سبق أن من تصدى للإعراب قديما وحديثا كان يتحرك من موقع الرافض له أو المحاسب ولم يكن يتحرك من موقع المكاشف للمسألة الحارص على تبين خصائصها المعرفية وأسسها.

3- الإعراب بين اللفظ والمعنى

نشير بدء إلى أن الخلاف في أمهات المسائل النحوية لم يكن حدثا واقعا موقع الهامش في التفكير النحوي العربي وليس هو نقيصة فيه بل إن ما ولده الخلاف من ثراء فكري أهم من الخلاف في ذاته، على هذا الأساس يمكن أن نقول إن المسائل الخلافية في النحو كانت مطارحات فكرية ضمنية في بعض الأحيان وصريحة في أغلبها . والناظر في مسألة تعريف الإعراب يقف على صراحة الموقف والتوجه بل إننا نجد في نصين على الأقل موقفين يدعي كل

منهما الصواب والأحقية، الأول منهما جسده ابن يعيش في كتابه "شرح المفصل" حيث قال: " واعلم أنهم قد اختلفوا في الإعراب ما هو ، فذهب جماعة من المحققين إلى أنه معنى ، قالوا وذلك اختلاف أواخر الكلم لإختلاف العوامل في أولها، والإختلاف في أولها، والإختلاف معنى لا محالة، وذهب قوم من المتأخرين إلى أنه نفس الحركات، فالإعراب عندهم لفظ لا معنى فهو عبارة عن كل حركة أو سكون يطرأ على آخر الكلمة في اللفظ يحدث بعامل ويبطل ببطلانه، و الأظهر المذهب الأول. " (شرح المفصل ، 1؛73).

أما النص الثاني فجسده أحد شارحي ألفية ابن مالك وهو محمد الصبان الذي عرف الإعراب قائلا : "وأما في الاصطلاح ففيه مذهبان : أحدهما أنه لفظي واختاره الناظم ونسبه إلى المحققين وعرفه في التسهيل بقوله: ماجيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف . والثاني أنه معنوي والحركات دلائل عليه واختاره الأعلم وكثيرون وهو ظاهر مذهب سيبويه وعرفوه بأنه تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليه لفظا أو تقديرا والمذهب الأول أقرب إلى الصواب "(حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ،1 ؛47، 48) هذان النصان يكشفان بوضوح اعتداد كل مذهب بموقفه واعتباره الأسلم بما يجعل إستحالة وجود موقف ثالث ، فهو ضرب من إقصاء كل مخالف للمذهبين أي إن هذا الاعتداد يتحول إلى أداة إقصائية وإكساب الموقفين ضربا من الشرعية وتطويق للخلاف.أما الموقف المقصى فهو ذاك الذي قال به قطرب، ولم يأخذ به أحد غيره.

و النصان إلى جانب ذلك يفصحان عن مدار الخلاف الذي يمكن تلخيصه في مايلي: يرى أصحاب المذهب الأول أن الإعراب: " أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة "(ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك،1؛39) ، فالإعراب هو نفس الحركات التي تلحق آخر الكلمة ، وقد وضح ابن هشام المقصود بالآثار الظاهرة قائلا : "مثال الآثار الظاهرة

الضمة والفتحة والكسرة في قولك جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد ألا ترى أنها آثار ظاهرة في آخر زيد جلبتها العوامل الداخية عليه وهي جاء ورأى والباء" (شرح شذور الذهب ،42) ويزيد الشيخ خالد الأزهري التعريف توضيحا فيقول: "والمراد بالأثر الظاهر أو المقدر نفس الحركات الثلاث والسكون وما ناب عنها والمراد بالظاهر ما تلفظ به من حركة أو حرف أو سكون أو حذف" (خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك لإبن هشام، 1؛60)، أما رأي أصحاب المذهب الثاني فقد لخصه أبو حيان الأندلسي بقوله : "و ذهب متأخرو أصحابنا وطائفة إلى أن الإعراب معنوي وهو تغيير في آخر الكلمة أو ما كالآخر لعامل دخل عليه نفسها والحركات علامات الإعراب ودلائل عليه " (أبو حيان الأندلسي : إرتشاف الضرب من لسان العرب ، 1؛ 413) فالحركات بهذا ليست الإعراب إنما هي علامات على الإعراب الذي هو اختلاف يحقق معنى. فوجه الخلاف بين المذهبين اعتباري، وقد أوضح أبو البقاء العكبري في كتابه" مسائل خلافية في النحو" ذلك فقال في المسألة الثانية عشرة منه "الإختلاف في حقيقة الإعراب": "ذهب أكثر النحويين إلى أن الإعراب معنى يدل اللفظ عليه، وقال آخرون هو لفظ دال على الفاعل والمفعول مثلا، وهذا هو المختار عندي "(العكبري، مسائل خلافية في النحو ،102) ، وقدم حجج كل مذهب وختم قائلا: "والذي أحرره هنا أن أقول : إن الإعرب فارق بين المعاني العارضة كالفاعلية والمفعولية والتعجب والنفي والاستفهام حول: ما أحسن زيدا وما حسن زيد وما أحسن زيد نفس الحركات هنا هو الفارق بين المعاني، وإذا ثبت أن الإعراب فارق بين المعاني فالفرق الحاصل عن الفارق يعرف تارة بالعقل وتارة يعرف بالحس والإعراب من قبيل ما يعرف بحاسة السمع، ألا ترى أنك إذا قلت لإنسان افرق بين الفاعل والمفعول والمضاف إليه في نحو قولك: ضرب زيد غلام عمرو فإنه إذا ضم أولا وفتح ثانيا وكسر ثالثا حصل لك الفرق بألفاظه لا من طريق المعنى فإنك قد تدرك هذا المعنى بغير لفظ فدل أن الإعراب هو لفظ الحركة" (نفسه ، 104،

105). هذا الرأي الذي يقدمه العكبري هو خلاصة القائلين بلفظية الإعراب، فهو ما يتلفظ به المتكلم من وحدات صوتية ليست حاملة لمعنى لأن إدراك المعاني النحوية حاصل دون حاجة إلى علامة، ولا شك في أن هذا التعريف يقدم جانبا مما يحدث عند عملية التلفظ، فإذا نظرنا إلى اللغة من وجهة الاستعمال قلنا إن الإعراب هو هذه الحركات التي يتلفظ بها المتكلم، وهذا واضح أيضا إذا ما نظرنا إلى المتكلم وهو ينجز جملة من نوع: طرق زيد الباب أو أكل زيد خبزا، فلا شك أن التمييز بين الفاعل والمفعول في مثل ما تقدم لا يكون فيه للحركات دور كبير إذ هو موكول للعقل بعبارة العكبري، لكن ذلك لا ينطبق على كل أشكال الجمل الممكنة و خاصة على تلك التي يحتاج فيها إلى الإعراب للتمييز بين جمل ملتبسة من نوع: قتل الصاد الأسد، أو تلك التي يتعذر ظهور حركات الإعراب فيها من نوع : قتل عيسى موسى. ويمكن أن نقول بصفة إجمالية إن القول بأن الإعراب هو نفس الحركات ورفض كونه معنى يجرنا إلى القول بأنه يوجد في اللغة وحدات زائدة لا تؤدي وظيفة ويمكن أن نتخلى عنها، على هذا الأساس إعتنى أصحاب المذهب الثاني بالرد على من ذهب إلى أن الإعراب أمر لفظي وقدموا مايكفي من الحجج لدحض هذا الرأي نختار منها مابدا قويا ومؤسسا للنظرية النحوية.

من هذه الحجج ما تعلق بالاعتبار ذلك أن اعتبار الإعراب هو الحركات يستلزم القول بحركات الإعراب وهذا يستلزم القول بحركات الحركات وهذا مما لايجوز، ورد هذا الاستدلال عند عبد القاهر الجرجاني في كتابه "المقتصد" حيث قال: "فالحركة إذا آلة الإعراب لأن الاختلاف يحصل بها و لو كانت الحركة إعرابا لوجب أن لايقال حركات الإعراب إذ الشيء لا يضاف إلى نفسه ألا ترى أنك لو قلت حركات الحركات أو حركة الضمة والفتحة والكسرة كان محالا" (الجرجاني ، المقتصد، 99،98،1). إن إعتبار الحركة آلة الإعراب ناتج من إعتبار الإعراب غير الحركات فهو في نظره ما يحصل من إختلاف بين مكونات الجملة والإختلاف ليس شيئا يلفظ به بل

هو مما لا يلفظ به وما لا يلفظ به هو معنى مجرد، على هذا الأساس بين الجرجاني أن الإعراب معنى فقال "وبعد فإن الإعراب في الحقيقة معنى لا لفظ، ولهذا قال {أي المصنف} الإعراب أن تختلف أواخر الكلم لاختلاف العوامل، وقوله أن تختلف بمعنى الاختلاف وليس الاختلاف بلفظ و إنما هو معنى، فإذا قلت جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد فإن إختلاف الحركة وكونها مرة ضمة وأخرى فتحة وثالثة كسرة ليدل هذا الإختلاف على معان مختلفة إعراب وليس نفس الحركة بإعراب "(نفسه) . والقول بأن الإعراب هو الإختلاف قول مشترك بين أصحاب المذهب الثاني، فإبن يعيش يقول به أيضا ويضيف : "والإعراب الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل في أولها، ألا ترى أنك لو قلت : ضرب زيد عمرو بالسكون من غير إعراب لم يعلم الفاعل من المفعول ولو اقتصر في البيان على حفظ المرتبة فيعلم الفاعل بتقدمه والمفعول بتأخره لضاق المذهب ولم يوجد من الاتساع والتقديم والتأخير ما يوجد بوجود الإعراب" (شرح المفصل،1 ؛72).

يضعنا هذا التعريف أمام مدخل أساسي في النظرية النحوية فهو يقدم بعضا من الإجابة عن المسألة : إنّ للإعراب قرينة أساسية في التفريق بين المعاني فهو يكسب المستعمل حرية في التنقل على محور الاختيار أي إنه يسمح له بأن يقدم ما كان أصله التأخير وأن يؤخر ماكان أصله التقديم و على هذا الأساس يربط ابن يعيش بين الإعراب والبيان أي بين النحو وما يقتضيه من قوانين و البيان وما يقتضيه من ارتباط بمقام التلفظ. فالإعراب من هذه الوجهة ليس مجرد حركات توزع على الكلمات بل هو منطلق البيان وهو غاية كل إنجاز لغوي. والقول بأن الإعراب منطلق البيان هو القول بأن الإعراب معنى بما أن البيان يفترض معنى ينجزه المتلفظ ، والقول بمعنوية الإعراب وبقدرته على أن يكون قرينة أساسية في التفريق بين المعاني بما يسمح به للمستعمل من حرية الاختيار تقديما وتأخيرا وحذفا يعني أن الإعراب لا يكون إلا بافتراض وجود بنية متحركة تسمح للمستعمل بأن ينتقل عبرها فيكون الإعراب الكفيل بذلك. ولا يكون ذلك إلا إذا اعتبرنا أن وجود

البنية كائنا بوجود علاقة تركيبية بين مكوناتها ، وهذا ما وضحه ابن يعيش في سياق آخر حين بين أهمية التركيب في الإعراب، لأن الإعراب إنما يؤتى به للفرق بين المعاني فإذا كان وحده كان كصوت تصوت به، فإن ركبته مع غيره تركيبا تحصل به الفائدة نحو قولك زيد منطلق و قام بكر فحينئذ يستحق الإعراب" (نفسه، 1 ؛ 49) فحصول الإعراب رهين بدخول الكلمة في علاقة تركيبية مع غيرها وهذا ما يجعلنا نستنتج ضمنيا أن الكلمة قبل التركيب تكون على هيئة غير موجبة للإعراب أي إن المعنى حاصل عند التركيب، وسواء كانت المعاني هي الموجبة للإعراب أوكان الإعراب هو الموجب للمعاني النحوية من فاعلية أو مفعولية أو غيرهما فإن التركيب شرط حصول الإعراب، وهذا ما أكده الأستراباذي الذي ذهب في كتابه "شرح الكافية" إلى أن "الواضع لم يضع الأسماء إلا لتستعمل في الكلام مركبة فإستعمالها مفردة مخالف لنظر الواضع " (شرح الكافية، 1 ؛65) ، وعلى هذا الأساس أكد الأستراباذي على أهمية التركيب في تعريف الإعراب وميز بين الحدث وحكمه حين فسر المقصود بما يطرأ على آخر الكلمة من اختلاف الحركات ، كان ذلك أثناء حديثه عن الإسم المعرب في شرحه لكلام ابن الحاجب القائل: "وحكمه {أي الإسم المعرب} أن يختلف لآخره لإختلاف العوامل لفظا أو تقديرا" (ن.1؛55) فقد اعتبر الأستراباذي أن الاختلاف حكم من أحكام الإعراب وليس حدا له. لكن ما المقصود بمفهوم الاختلاف ؟

رأى الأستراباذي أن الإختلاف هو الاتصاف بصفة لم تكن من قبل ذلك أن الكلمة قبل دخولها التركيب " لم تستحق شيئا من الحركات، فلما ضمت الدال {من زيد} بعد التركيب في حالة الرفع فقد اختلفت أي انتقلت من حالة السكون إلى هذه الحركة المعينة فقد حصل بالحركة الواحدة اختلاف في الآخر وانتقال الآخر إلى الفتحة غير انتقاله إلى الضمة وكذا انتقاله إلى الكسرة فهنا ثلاثة اختلافات مغير بعضها لبعض بحسب تغاير الحالات المنتقل إليها فالاختلافات إذن ثلاثة كالإعراب والإعراب هو أيضا الانتقالات المذكورة " (ن.1؛59).

فالاختلاف هو الانتقال من حال إلى حال، هو تحرك الكلمة وفي هذا التحرك يكون المعنى فحصول المعنى يكون بالتغاير الطارئ على الكلمة، وليست حركة الضمة أو الفتحة أو الكسرة هي المعنى ولا هي الإعراب ذلك أن هذه الحركات لا تحيل على شيء فسواء كانت الضمة أو الفتحة أو الكسرة فذلك ليس مهما بل المهم حصول تغير الحالات بحصول اختلاف أواخر الكلمات، وقد أكد الجرجاني هذه الوجهة حين تحدث عن شروط تحقق الإعراب فقال : " فالإعراب يفتقر إلى ثلاث شرائط : أحدها الاختلاف{ وهو معنى مجرد} والثانية أن يكون الاختلاف في آخر الكلمة {وهو تجسيد المعنى المجرد} والثالثة أن يكون باختلاف العوامل، فعامل النصب غير عامل الرفع وعامل الجر غير عاملهما، فكل إختلاف العوامل، فعامل النصب غير عامل الرفع وعامل الجر غير عاملهما ، فكل اختلاف وجد بهذه الصفة فهو إعراب "(الجرجاني ، المقتصد ، 1؛ 100).

فهي إذن ثلاثة : الاختلاف وموقع الاختلاف والمتسبب في الاختلاف وهو العامل، وهي شروط تلخص كامل النظرية التي قال بها أصحاب المذهب الثاني.

نخلص مما سبق أن الاختلاف بين أصحاب الرأي الأول القائلين بأن الإعراب هو معنى ناتج عن التركيب وعن دخول الكلمات في علاقات خلافية إلى أنه إختلاف في زاويةالنظر: فأصحاب الرأي الأول نظروا إلى الوجهة الإنجازية أي نظروا إلى الإعراب على أساس أنه إنجاز لفظي يظهر أثره في ما يتلفظ به المتكلم من وحدات لفظية لا يصح الكلام إلا بإنجازها وتحقيقها أما أصحاب الرأي الثاني فقد نظروا إلى الإعراب قبل التحقق اللفظي أي نظروا إليه على أساس ما يحدث في بنية تقوم بين وحداتها علاقات خلافية كفيلة بتحقق المعنى وليست الحركات من ضمة وفتحة وكسرة سوى آلات الإعراب أي التحقق اللفظي للمعنى الموجب للإعراب ، فالرأيان مختلفان متكاملان، الثاني منهما منطلقة الأبنية الإعرابية؛ وهي من حيز الاعتبار العلمي، ترصد ما يفترض واقعا في الجهاز المسير للغة، أما الأول فهو تبع للأول ينظر إلى البنية الإعرابية وقد عجمت، إنها تنظر إلى

الإعراب وقد خرج من حيز البنية الإعرابية المجردة إلى الإنجاز والتحقق اللفظتين، وليس في ما نقوله إدعاء بأن النحاة العرب حين اختلقوا في الإعراب ونظروا إليه على أساس ثنائية البنية المجردة وتحقيقها قد نظروا إلى التجريد و التداول ونظروا لهما لكننا نزعم أنهم كانوا على درجة من الوعي بأن الفصل بين المستويين فصل افتراضي اقتضته مراسم علمهم، فكان الإختلاف صيغة للتكامل، ولعل أكمل صورة لهذا التكامل اتفاقهما في محورية العمل وفي القول بأن الإعراب لا يكون إلا متى كان العامل. وتلك صورة أخرى من صور نظريتهم لا يستقيم البحث في الإعراب دون تأمل موقفهم و إستجلاء خلفياته.

4 – العامل والإعراب

يبدو العامل مفهوما نظريا وإجرائيا مشتركا في اللغات الطبيعية وهو من المفاهيم القديمة، فقد وجد في نحو الهندية السنسكريتية عند Panini و في اليونانية عند أرسطو وأفلاطون والرواقيين وعند نحاة الإسكندرية وخاصة مع Dyscole في (ق 2م). أما في الدراسات الحديثة فنجده عند سابير ويامسلاف وفيلمور وهاريس الذي درس العوامل النحوية ضمن التحويلات، وقد لاقى رواجا عند المدرسة التوليدية (انظر المنصف عاشور: 1996). فمفهوم العمل ليس من إبتكار النحو العربي، نجده حاضرا دون الحاجة إلى تعريف في أقدم وثيقة نحوية وهي كتاب سيبويه منذ الباب الثاني منه حين حدد حركات الإعراب فقال: "وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدثه العامل وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه "(الكتاب، 1 ؛13) ، ولا نجد بعد سيبويه من كشف عن الطريقة التي أدت بالنحاة إلى الوصول إليه، فهو من المفاهيم الكلية البديهية التي لا تستلزم برهنة. ويضاف إلى هذا أنّ كل أبواب النحو مرتبطة به لايكاد يغير عنها، و لا نعثر على فصل أو فصول مخصصة له ومحاولة الظفر بتعريف للعمل تستوجب قراءة كل أبواب النحو لأنه مفهوم إجرائي بالأساس، لكن ذلك لم يمنع النحاة من تخصيص بعض الفقرات لتحديده. والحقيقة أنهم

لا يتحدثون عن العمل بصفة مباشرة بل عن العامل والمعمول ، من ذلك مثلا أن خالد الأزهري قد عرفه قائلا: " المراد بالعامل ما به يحدث المعنى المحوج الإعراب" (شرح التصريح على التوضيح ، 1 ؛ 60) ، هذا التعريف يترجم عن تصور اعتباري لحدث الإعراب يخضع للتسلسل التالي: عامل يعمل في معمول ينتج معنى يتجسد في الإعراب أو إعراب ناشئ عن معنى ومعنى ناشئ عن عامل وهذا المنشئ للمعنى وللإعراب، فلم العمل وهل إن ذلك هو دور العامل؟

للإجابة عن التساؤل الأول وجب أن ننظر في الفصول التي يتحدث فيها النحاة عن الوظائف النحوية مثل الفاعل والمبتدأ و الخبر وفي فصول أخرى يتحدثول فيها عن مبدإ إلغاء العامل. ففي حديثهم عن الفاعل مثلا يعتبرونه كالجزء من الفعل والسبب في ذلك أن الفاعل "شرط تحقق معنى الفعل" (ابن يعيش، شرح المفصل، 1؛85) ولذلك اقتضى الفعل الفاعل لأن معناه لا يتم إلا به فهو محتاج إليه ، ومفهوما الاقتضاء والاحتياج مفهومان هامان في تفسير العمل ، وقد عبر عنهما النحاة بطرق مختلفة، من ذلك أن الخبر يقتضي المبتدأ والمبتدأ يقتضي الخبر، يقول ابن يعيش: "لأنّ وجدنا المبتدأ لابد له من خبر والخبر لابد له من مبتدإ، فلما كان كل واحد منهما لا ينفك من الآخر ويقتضي صاحبه عمل كل واحد منهما في صاحبه مثل عمل صاحبه فيه " (نفسه) وعلى هذا الأساس مبدأ الاحتياج، يقول السيرا في شارح عمل حروف المجازاة والشرط على حروف المجازاة والشرط فإنما جزمت ما بعدها أنها محتاجة إلى أجوبة من أفعال وجمل " (البرافين شرح كتاب سيبويه، 1؛88)، إن العامل لا يعمل إلا ليتم.

و إذا ما أخضعنا مفهومي الاقتضاء والاحتياج إلى ضرب من التجريد حصلنا على مفهوم أوسع هو مفهوم الإختصاص، إن اختصاص المتبدأ بالخبر هو الموجب للعمل، وعلى هذا الأساس فسّر مبدأ العمل، من ذلك النواسخ، يقو ل ابن يعيش في شأنها: "وإنما عملت لشبهها بالأفعال وذلك من وجوه منها اختصاصها بالأسماء كاختصاص الأفعال بالأسماء" (ابن يعيش،

102؛1)، و كذلك الشأن بالنسبة إلى الحروف، فشرط عملها الإختصاص ، يقول ابن يعيش: " إن الحروف إنما يعمل إذا اختصت بالدخول على الأفعال" (ن.1؛97) ، وعلى هذا الأساس لا تعمل الحروف إذا كانت من قبيل الحروف المشتركة في الدخول على الأفعال والأسماء وعلى هذا الأساس أيضا فسر النحاة مبدأ إلغاء عمل بعض العوامل، من ذلك أن إذن وهي من نواصب الفعل لا تعمل " إذا كان ما قبلها محتاجا إلى ما بعدها وذلك نحو قولك: زيد إذن يقوم" (السيرافي، 1؛ 85). و خلاصة القول إن العامل يعمل أي يرفع او ينصب أو يجر أو يجزم لأنه يقتضي معمولا يتمه ولا يكون ذلك إلا بشرط اختصاص العامل بالمعمول, ولتوضيح ذلك نأخذ الأمثلة التالية :

- جلس قرأ
- جاء لن الباب
- جاء في يضرب
- زيد عن

إن عدم جواز هذه الأمثلة راجع إلى أن عواملها لم تتمها ولم تحقق مفهوم الاختصاص وهو المفهوم الذي يجعلها تعمل فيما بعدها فتستوجب إعرابا مخصوصا يولد معنى مخصوصا ، وقد صاغ ابن يعيش في ضرب من التجريد أهمية الاختصاص في العمل قائلا: "وذلك أن العوامل توجب عملا والعدم لا يوجب عملا إذ لابد للموجب والموجب من اختصاص يوجب ذلك" (ابن يعيش، 1؛ 84).

يخلص بنا ما تقدم إلى أن العمل يفضي إلى علاقة بين العامل والمعمول والمستوجب لهذه العلاقة إختصاص العامل بمعموله قصد تمام الأول بالثاني ، والحدث عن مفهوم التمام لا يكون خارج بنية تركيبية يكون بمقتضاها العامل مركبا لمعموله ، وهذا ما ذهب إليه الأستراباذي حين فسر مفهوم الاسم المعرب فقال: " فليس كل اسم مركب إلى غيره غير مشابه لمبني الأصل معربا بل الاسم المركب إلى عامله" (شرح الكافية، 1 ؛ 52) فتركيب العامل والمعمول ينشأ عنه ما يجعل الثاني معربا أي مستوجبا لمعنى حاصل

بالإعراب، وإذا كان العمل مشروطا بإختصاص العامل بالمعمول والإعراب حاصلا بالعمل فمعنى هذا أن المبني هو ما افتقر إلى شرط الاختصاص ، وقد أوضح السيرافي ذلك حين أجاب عن سبب بناء أسماء الإشارة و الضمائر فقال : " إنما وجب بناؤها وبناء الضمير معها لمشاكلتها لحروف المعاني أنه لا شيء إلا حروف المعاني داخلة عليه غير ممتنعة في شيء دون شيء فلما كان الضمير و الإشارة داخلين على الأشياء كلها لدخول الحروف عليها وجب بناؤها" (السيرافي شرح كتاب سيبويه ، 1 ؛117). لكن هل إن العامل هو المحدث للعمل؟ أي هل إن العامل هو المحدث للإعرب وللمعاني ؟

تطالعنا أقوال النحاة عن العامل بما يوهم أنه المحدث للإعراب ، وهذا ما نجده واضحا في مثل " العامل في الاسم ما يحصل بوساطته في ذلك الاسم المعنى المقتضي للإعراب " شرح الكافية ، 1 ؛72) وليس بعيد عنه: " والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى " (ن. 1؛73) ، على أن ذلك ليس إلا من قبيل المجاز أو الاعتبار، فعند التحقيق ذهب النحاة إلى أن العوامل آلات وعلامات تولد اختلاف الإعراب ، فهي علامات و ليست مؤثرات ، يقول الأستراباذي في هذا الشأن : " وأجيب بأن العوامل في كلام العرب علامات في الحقيقة لا مؤثرات" (ن . 1 ؛ 227) ، ويقول أيضا: " لأن العامل النحوي ليس مؤثرا في الحقيقة حتى يلزمه التقدم على أثره بل هو علامة كما مر" (ن. 1؛ 66) ، ويؤكد الأنباري في كتابه: " مسائل خلافية في النحو " هذا التوجه في المسألة حين يعرض لرأي البصريين في عامل المبتدإ ، فهم يذهبون إلى أن " العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالإحراق للنار والإغراق للماء والقطع للسيف وإنما هي أمارات ودلالات، وإذا كانت العوامل في محل الإجماع إنما هي أمارات ودلالات فالأمارة والدلالة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء" (الإنصاف ، 1 ؛46) . فليس العامل هو الفاعل للرفع أو النصب أو الجر حقيقة والدليل على ذلك أن العوامل قسمت قسمين: عوامل لفظية مثل حروف الجر والفعل والنواسخ وهي عوامل

محسوسة ملفوظ بها ، وعوامل معنوية مثل الابتداء وهو عامل غير ملفوظ به وبعض النحاة يعتبرون عامل الرفع في المبتدإ هو خلوه من العوامل أي العدم والعدم لا يمكن أن يكون عاملا ، وإذا ربطنا هذه الملاحظة بما توصلنا إليه سابقا من أن العمل هو اختصاص ، وهذا ما يجعلنا نقول إنها وإن كان موجودة ملفوظة فإنها رهينة الاختصاص بما يجعل الاختصاص هو المفهوم العام ليس هو الفاعل إنما الفاعل الحقيقي هو اختصاص العامل بالمعمول ، لكن ذلك يبقى رهين إنجاز المتكلم للغة أي إنه من وجهة ما يحصل حقيقة باللغة في اللغة في بنيتها المجردة أو ما يتصور أنه يحصل في الجهاز الأعلى المسيرللغة ، غير أن العمل والإعراب والحركات والمعاني لا تحصل إلا إذا أنجز المستعمل اللغة فهو في نهاية الأمر العامل الحقيقي ، وقد تفطن الأسترابادي وقبله ابن جني إلى لطافة المسألة فأشار إلى أن اعتبار العوامل محدثة للإعراب ضرب من المجاز لأن المحدث للمعاني هو المتكلم وليس العامل سوى آلة ، يقول: "لكن النحاة جعلوا الآلة كأنها الموجدة للمعاني و لعلامتها فلهذا سميت عوامل " (شرح الكافية ، 1 ؛72) . ويبدو ان فكرة المتكلم العامل هي التي تربط تفسيرين هامين متكاملين: تفسير أول ينظر إلى العامل من داخل البنية ويحاول تفسير ما يجري فيها ويقدم المعطيات في صورة من الشكلنة الرياضية تسعى قدر المستطاع تفهم ما يحصل في الجهاز المسير للغة ، وتفسير ثان ينظر إلى العامل لحظة إنجاز المتكلم للغة ، وإذا ما عقدنا الصلة بين ما انتهينا إليه حين نظرنا في اختلاف تعريف الإعراب و ما انتهينا عليه ونحن ننظر إلى اتفاق النحاة في العامل تبينا أن النظر لا يخرج عن دائرة واحدة : الانطلاق من البنية النحوية المجردة إلى التداول.

5 – على سبيل الخاتمة

لسنا نريد بهذه الخاتمة قول ، بل لعلنا لم نبدأ الكلام في الإعراب و لم نتداول في شأنه بما يجعل منه إطالة على بعض ما ترومه ندوة " التداولية في الدراسات اللغوية والأدبية" من بحث عن جذور تداولية في نظرية نحوية

حاولنا التسلل إلى بعض منعطفاتها فاسترقنا السمع من أصوات نحاتها فتبينا ملامح مزج لطيف بين ما تقتضيه مراسم عمل النحوي من سبر لأعماق الجهاز المسير للغة و كشف لعلاقة المتكلم باللغة ، وقد تكون تلك الأصوات خافتة وليس هذا مما ينقص قيمتها ، ولكنها تظل شاهدة على أن من يحسن الإنصات إليها قادر على الاستفادة منها . وليس المهم في تصورنا أن نقيم الدليل على أن النظرية النحوية التراثية متوفرة على مقولات تداولية أو هي سابقة للأبحاث التداولية نشأة وتاريخا ، ولا أن نعرض عنها فنرميها بالقصور ، فكلا الموقفين يعيق البحث اللساني العربي ، بل الأهم من كل ذلك أن ننطلق منها لمحاورة الأبحاث اللسانية الراهنة وأن نكون قادرين على حسن توظيفها في سبيل ترقب لحظة مجاوزة .

مراجع البحث :

_ الأنباري (كمال الدين) :

* الإنصاف في مسائل الخلاف ، تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، 1987

_ ابن جني (أبو الفتح) :

* الخصائص ، تحقيق : محمد علي النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط . 3 ، 1986

* اللمع في النحو ، تحقيق : حسن محمد شرف ، عالم الكتب ، ط . 1 ، 1979

_ ابن الخشاب (أبو محمد بي أحمد)

* المرتجل في شرح الجمل ، تحقيق : علي حيدر ، دمشق ، 1972

_ ابن السراج (أبو بكر)

* الأصول في النحو ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، بيروت ، 1988

_ ابن مضاء (القرطبي) :

* كتاب الرد على النحاة ، تحقيق : شوقي ضيف ، دار المعارف ، مصر، ط . 2 ، 1982

_ ابن هشام (جمال الدين) :

* أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد المكتبة العصرية، بيروت د . ت .

_ ابن يعيش (موفق الدين) :

* شرح المفصل ، عالم الكتب ، بيروت ، د . ت

_ الأستراباذي (رضي الدين) :

* شرح الكافية ، من عمل : يوسف حسن نصر ، بنغازي ، 1973

_ الأندلسي (أبو حيان) :

*ارتشاف الضرب من لسان العرب ، تحقيق : مصطفى أحمد النماش مكتبة الخانجي ، القلهرة ط .1 . 1987

_ الجرجاني (عبد القاهر) :

* المقتصد في شرح الإيضاح ، تحقيق : كاضم بحر المرجان ، دار الرشيد للنشر ، العراق ، 1982

_ العكبري (أبو البقاء) :

* مسائل خلافية في النحو ، تحقيق : محمد خير الحلواني ، دار المأمون للتراث ، ط .2، د.ت.

_ سيبوية (أبو بشر) :

* الكتاب ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، عالم الكتب ، بيروت ط 3، 1983

_ أنس (إبراهيم) :

* من أسرار اللغة ، مكتبة الإنجلو المصرية ، ط . 6 ، 1978

_ عاشور (منصف) :
* ظاهرة الاسم في التفكير النحوي : بحث في مقولة الاسمية بين التمام والنقصان ، منشورات كلية الآداب بمنوبة ، تونس ، 1999
* آراء في نظرية العامل ، دراسات لسانية ، المجلد 1 ، 1996
* في نظرية العامل النحوي و بنية الجملة العربية، دراسات لسانية، المجلد1 ، 1996
_ علوش (جميل) :
* الإعراب و البناء : دراسة في نظرية النحو العربي ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، ط . 1 ، 1997
_ مجدوب (عز الدين) :
* الموال النحوي العربي : قراءة لسانية حديثة ، كلية الآداب سوسة ، دار محمد علي الحامي، ط . 1 ، 1998
_ مسدي (عبد السلام) :
* العربية و الإعراب ، مركز النشر الجامعي ، تونس 2003
_ مهيري (عبد القادر) :
* نظرات في التراث اللغوي ، دار الغرب الاسلامي ط . 1 ، 1993
* أعلام و آثار من التراث اللغوي ، دار الجنوب للنشر ط . 1 ، 1993
* من الكلمة إلى الجملة : بحث في منهج النحاة ، تونس ، 1998